

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٥٧**

الخميس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوهين	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي

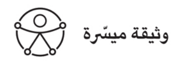
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/778)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/778)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد نيكولاس هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/778، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس، موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع المجلس بشأن الدعم المستمر الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، تحديدا وفقا لطلب مجلس الأمن إبلاغه بالتقدم الذي أحرزته حكومتا السودان وجنوب السودان صوب تنفيذ النقاط المرجعية المبينة في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨). كما أود أن أتطرق بشيء من التفصيل إلى توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس (S/2018/778).

فيما يتعلق بالنقطة المرجعية الأولى، وهي تيسير حرية التنقل الكاملة، فقد أبقى السودان وجنوب السودان على الإذن الدائم الممنوح لجميع الدوريات الجوية والبرية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ومنذ آذار/مارس، فوض البلدان كبار المراقبين الوطنيين التابعين لكل منهما في مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي منح الموافقات. وبناء على ذلك، فقد حصلت جميع الدوريات التي تقوم بها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي منذ نيسان/أبريل على الموافقات دون تأخير.

وبالنسبة للنقطة المرجعية الثانية، وهي وضع الصيغة النهائية للاتفاق بشأن مواقع الأفرقة الأربعة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فلا تزال القوة الأمنية المؤقتة تدير موقعا للفريق في تيشوين/باناكواك داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وتواصلت الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإنشاء مواقع الأفرقة الثلاثة الأخرى. واجتمعت اللجنة المخصصة لمنطقة الأربعة عشرة ميلا في ٢٨ آب/أغسطس، عندما ذكر وفد جنوب السودان أنه لم يتمكن من إقناع القادة المحليين بالسماح بإنشاء موقعي الأفرقة في سفاهة/كير آدم، والسميح/ويراعين. ونتيجة لذلك، أوصت اللجنة بإحالة هذه المسألة إلى الآلية السياسية والأمنية المشتركة. وفيما يتعلق بإنشاء موقع الفريق الرابع في منطقة أبو كوسا/وانكور، لا يزال القرار في يد الآلية السياسية والأمنية المشتركة للبحث عن موقع بديل نظرا لوجود كيانات متمردة.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لعقد اجتماعات للآلية السياسية والأمنية المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير - وهي النقطة

المرجعية الثالثة – فقد أجلت الأطراف الاجتماعات الثلاثة المقررة. وتم تأجيل الاجتماع الذي كان من المقرر أن يعقد يومي ١١ و ١٢ آب/أغسطس والاجتماع التالي الذي كان من المقرر عقده يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، لاستضافة المحادثات بين الأطراف الجنوبية السودانية في الخرطوم والمشاورات اللاحقة بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٣٠ آب/أغسطس. وأجل السودان الاجتماع الذي كان من المقرر عقده يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر بسبب التزامات مسبقة للحكومة. وقرر فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ عقد الاجتماع المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالمضي قدما في إنشاء ممرات العبور الحدودية – وهما النقطتان المرجعيتان الرابعة والخامسة – لا يزال التقدم المحرز مشروطا بقيام الأطراف بعمليات توعية مع مجتمعاتهم المحلية الحدودية. ومن الضروري بذل جهود توعية لتبديد شواغل المجتمعات المحلية الحدودية، مع التشديد على أن وضع علامات على ممرات العبور الحدودية والعمليات التي تقوم بها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لا يخل بأي حال من الأحوال بالوضع القانوني الحالي أو المستقبلي للحدود. ومن المتوقع أن يتناول الاجتماع المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة مسائل التوعية مع المجتمعات المحلية الحدودية.

وأخيرا، فإن برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود عقد اجتماعا للجنة المشتركة لتعليم الحدود – وهي النقطة المرجعية السادسة – في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر، من أجل استئناف مناقشات تعليم الحدود. غير أن الأطراف لم تتمكن من المضي قدما في مناقشاتها بشأن وثيقة ترسيم الحدود، التي ستوجه عملية تعليم الحدود. وقد تعثر إحراز تقدم بشأن تلك الوثيقة في عام ٢٠١٧. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة الحدودية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الرغم من أن الشروط الواردة في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨) لم تُنجز إلا بصورة جزئية، شهدت الأشهر القليلة الماضية عددا من التطورات الإيجابية الأخرى في العلاقة بين السودان وجنوب السودان، وأبرزها الجهود التي بذلها السودان لتيسير إجراء محادثات بين الأطراف في جنوب السودان في الخرطوم. وبناء على هذا التعاون الواعد بين الطرفين، أدعو المجلس إلى النظر في التوصيات التي قدمها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس لتعديل ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بما يتسق مع الواقع الحالي لكي تقدم الدعم على أفضل وجه للحكومتين في جهودهما الرامية إلى تنفيذ اتفاقاتهما.

شهدت عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها زيادة ملحوظة واكتسبت زخما خلال العام المنقضي بفضل العمل الاستباقي لمجلس الأمن والقوة الأمنية المؤقتة لتعزيز الأنشطة الجارية، بما في ذلك إنشاء مواقع للأفرقة. وتظل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جزءا حيويا من الإطار الذي ينظم العلاقة بين البلدين وعملية تطبيعها. وفي هذا الصدد، أطلب إلى المجلس النظر في التوصية الواردة في رسالة الأمين العام والسماح بإجراء تعديل بسيط في ولاية القوة الأمنية المؤقتة فيما يتعلق بالآلية في حدود الموارد الحالية. وسيتيح هذا للبعثة القدرة على تحسين دعم جهود ترسيم الحدود التي يبذلها برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، بما في ذلك التوعية التي تشتد الحاجة إليها في أوساط القبائل في المناطق الحدودية والتي سلطتُ الضوء عليها في وقت سابق. وتتوخى التوصيات إنشاء مقرين قطاعيين آخرين ومواقع للأفرقة في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، حسب الاقتضاء، من أجل توفير تغطية أشمل للمنطقة الحدودية. وسيجري نقل قوات من منطقة أبيي لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة لآلية رصد الحدود. ومن شأن ذلك المواءمة بين تقلص الخطر العسكري والانخفاض المقابل في الاحتياجات العسكرية في منطقة أبيي.

وفيما يتعلق بمنطقة أبيي، فإن العنصر العسكري للبعثة سيركز انتشاره على طول حدود المنطقة لتوفير الحماية من عمليات التوغل المسلحة. ومع تزايد الإجرام في منطقة أبيي، فإن التوصيات تدعو إلى نشر ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة والمزيد من أفراد الشرطة المنتدبين المتخصصين لزيادة تركيز البعثة على الحفاظ على القانون والنظام العام ومواصلة تعزيز السلام بين القبائل على الصعيد المحلي. وهذه التغييرات المقترحة لن تؤدي إلى تجاوز الحد الأقصى الحالي لعدد الأفراد النظاميين البالغ ٤ ٥٥٠ فردا. وقد أجرت الأمانة العامة مشاورات مكثفة مع الطرفين والاتحاد الأفريقي لصياغة هذه التوصيات، التي ترمي إلى مواكبة الحالة على أرض الواقع عن طريق تخفيض قوام القوات في منطقة أبيي ونشر عناصر من الشرطة لتولي الحفاظ على القانون والنظام العام وتعزيز ولاية البعثة للاستفادة من التقدم المحرز بشأن آلية رصد الحدود وتعزيزه، فضلا عن تقديم الدعم العملياتي لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في جهوده السياسية. ومن الضروري أن يواصل المجلس انخراطه مع الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن صياغة ولاية للقوة الأمنية المؤقتة، من شأنها خدمة مصالح الطرفين وكذلك القبائل في مناطقهما الحدودية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه يتحتم على جميع بعثات حفظ السلام تلبية الاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع والعمل على تحقيق حل سياسي. وفي حالة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، يتعين إعادة تحديد إطار الدعم المقدم لتنفيذ اتفاقات التعاون لعام ٢٠١٢ وتسوية وضع أبيي والحدود بطريقة تمكن الطرفين من إحراز تقدم ملموس. وتتضمن رسالة الأمين العام التوصيات التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن أثناء مداولاته بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

سأقتصر في ملاحظاتي على مسألة التقدم المحرز في المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بشأن الوضع النهائي لأبيي. إن حل هذه المسألة هو الذي سيتيح قبل أي شيء آخر خروج القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في الموعد المحدد.

وكما يذكر أعضاء المجلس، فإن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة الرئيس مبيكي، قد نظر في هذه المسألة في عام ٢٠١٣ ووضع مقترحا لحل مسألة وضع أبيي عن طريق إجراء استفتاء. ونظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مقترح الفريق، بما في ذلك طرائق إجراء ذلك الاستفتاء، واعتمده في عام ٢٠١٣. وعارض السودان المقترح، ولم يُتخذ أي إجراء آخر حتى اليوم. بل إنه جرى في عام ٢٠١٤ إحالة ملف أبيي في كلا البلدين إلى مكتب الرئيس عمر البشير ومكتب الرئيس سلفاكير. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من عقد اجتماعات من وقت لآخر بين الرئيسين خلال السنوات الخمس الماضية، رفض الرئيسان باستمرار الدعوة إلى إدراج مسألة أبيي في جدول أعمال هذه الاجتماعات.

وأدى اندلاع النزاع الأهلي في جنوب السودان في عام ٢٠١٣ ومرة أخرى في عام ٢٠١٦ إلى تنحية مسألة أبيي جانبا. وحالت المآزق الداخلية للبلدين دون إجراء مناقشة بشأن هذه المسألة، لا سيما بسبب الاتهامات المتبادلة بينهما بشأن ادعاءات دعم كل منهما لحركات التمرد الداخلي في البلد الآخر. ولم يكن جنوب السودان، بصفة خاصة، في وضع يمكنه من دفع عجلة المفاوضات بشأن هذا الموضوع الصعب، بالنظر إلى اختلال توازن القوى بين البلدين. وأثرت التوترات السائدة بين البلدين على المستويات الأدنى في تسلسل السلطة. وجسد

مدى انتظام اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي التي أنشئت لتولي الإدارة المؤقتة لمنطقة أبيي والمناخ العام السائد خلالها هذا النهج التصادمي. وأصر وفد جوبا على أن لجنة الرقابة ليست مفوضة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالإدارة المشتركة للمنطقة.

ونعتقد الآن أن هناك سببا وجيها يدعو للأمل في أن يتغير تردد الطرفين في التعامل مع مسألة الوضع النهائي، بل ومعالجة مسألة الإدارة المؤقتة. ففي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا تحولا ملحوظا في استعداد دول منطقة القرن الأفريقي للانخراط مع دول الجوار والتي سادت في ما بينها علاقات عدائية لفترة طويلة أو حتى اشتبكت إحداها مع الأخرى في نزاع مفتوح. وإذا كان التقارب بين إثيوبيا وإريتريا لم يؤد إلى حل المنازعات بين دول المنطقة، فقد أسفر على الأقل عن استعدادها للعمل معا لإيجاد حلول. وتسود الآن ضغوط من جانب الأقران للتعامل مع النزاعات التي تعاني منها المنطقة، وتعيق التنمية والتكامل الاقتصادي فيها أو تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي في منطقة القرن الأفريقي. وليس هناك مثال على هذا التحول أفضل من جهود الخرطوم للوساطة بشأن إبرام اتفاق بين الأطراف المتنافسة في النزاع الأهلي في جنوب السودان.

ويؤكد السودان أنه يتصرف لصالح السلام في المنطقة ومن أجل إقامة علاقات حسن جوار مع جنوب السودان. وحظيت مساعيه بتقدير علني من قبل جوبا وغيرها من الأطراف الموقعة على الاتفاق المُنشَط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ولا شك في أن وساطة السودان الناجحة بشأن المسائل المعلقة في عملية السلام برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أسهمت في الحد من التوترات بين جوبا والخرطوم. ومن الجدير بالملاحظة أن جزءا من الاتفاق يتعلق ببناء طرائق ملموسة للتعاون بين البلدين، تحديدا بشأن إعادة تأهيل حقول النفط في ولاية الوحدة. وخلال انخراطي مع حكومتي السودان وجنوب السودان، شجعتهما على توسيع نطاق تعاونهما في قطاع النفط ليشمل الانخراط المكثف في المجالات الأخرى ذات المنفعة المتبادلة. ويبدو أيضا أن الانخفاض في حدة النزاعات الأهلية الداخلية في البلدين، ولا سيما في جنوب السودان، ربما يمكن الطرفين من النظر في حل هذه المسألة وكذلك المسائل الأخرى المشمولة في اتفاقات التعاون المتفق عليها بين الطرفين.

وأتاح المناخ الجديد للشخصيات البارزة المعنية بأبيي، بما في ذلك وزير الخارجية السابق فرانسيس دينغ، عقد سلسلة من المناقشات غير الرسمية في الخرطوم. وتهدف هذه الشخصيات إلى وضع خريطة طريق، من شأنها تنشيط التعاون بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية وإتاحة فرصة لمناقشة الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وهذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠١٢، عندما تولى رئيسا البلدين المسؤولية عن معالجة مسألة أبيي، التي يتسنى فيها لجماعات الضغط المعنية بمسألة أبيي في كلا البلدين إجراء مناقشات مباشرة بشأن هذه المسألة الحساسة.

وشجع الوضع الأكثر إيجابية بين البلدين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على دعوة وزيري الخارجية دينق ألور كول والدرديري محمد أحمد لإجراء مناقشات بشأن الوضع النهائي لأبيي في الأسبوع المقبل. وكان من المزمع عقد هذا الاجتماع على هامش دورة استثنائية للآلية السياسية والأمنية المشتركة. وأجريت شخصيا اتصالات مع وزيري الخارجية لتقييم مدى استعدادهما للعمل بشأن هذه المسألة والتأكد من أن توقيت هذه المناقشة مناسب. وكان موقفهما إيجابيا مع الحرص على توضيح أنهما لا يعدان بتحقيق نتيجة ناجحة. وقد سمعنا للتو أن الحكومتين رفضتا الآن عرض إجراء مناقشة على هامش اجتماع الآلية المقرر عقده يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، ولكن هذا يرجع على الأرجح لانشغال وزيري الخارجية بسبب وجودهما هنا في نيويورك.

ومع ذلك، ما زلت آمل أن تحدث هذه المشاركة بالفعل. فحتى إن كان هذا لن يؤدي إلا إلى وضع مسألة الوضع النهائي لأبيي على جدول الأعمال، فسيكون ذلك خطوة إيجابية.

وفي ظل هذه الخلفية، وفيما يتعلق بمسألتين لهما صلة بهذا الأمر، بوسعي أن أؤكد أولا، أنه فيما يتعلق باقتراح الأمين العام بشأن القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، أعتقد أن توفير العمق السياسي للقوة الأمنية سيمكنها من تحسين إدارة العلاقات بين المجتمعات المحلية في أبيي والمناطق الحدودية المتاخمة، ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي. ثانيا، بوسعي أن أؤكد أن كلا من السودان وجنوب السودان يعترفان بلا جدال بأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أسهمت في صون السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال الحوار بين المجتمعات المحلية، وحالت دون العودة إلى النزاع في أبيي وبالتالي، بين البلدين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أمدي (إثيوبيا): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول كم نحن نقدر للسيد هايسوم تكريس جهوده ومساهماته بشأن مسألة أبيي على مدى العامين الماضيين.

ونعرب عن ارتياحنا إذ نلاحظ مرة أخرى أن الحالة الأمنية العامة في أبيي لا تزال مستقرة بوجه عام. وفي الواقع، أصبحت أبيي مركزا نشطا بين السودان جنوب السودان، ومنطقة ملاذ آمن للاجئين القادمين من مختلف المجتمعات المحلية. وهذا نتيجة مباشرة للاستقرار الناجم عن وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في المنطقة. ويتناقض هذا تناقضا صارخا مع الحالة في الست أو السبع سنوات الماضية، وتستحق قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الثناء على ما تمكنت من إنجازه – الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة أبيي، أساسا.

غير أن ذلك ينبغي ألا يجعلنا نتراخى. ولا يمكن أن يكون لدينا أي شك في أن استمرار وجود القوة الأمنية المؤقتة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ذلك الاستقرار العام. فبدون وجود القوة الأمنية المؤقتة، لا يزال هناك خطر حقيقي جدا من استئناف العنف القبلي. وكما قال الأمين العام، فإن النجاح في إبقاء الهدوء النسبي في أبيي وعلى طول الحدود لا ينبغي اعتباره دليلا على أن المسائل التي قد سُويت. كلاّ.

ربما يكون السودان وجنوب السودان قد أحرزا تقدما كبيرا نحو تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. بيد أنه لم يُبذل سوى القليل لتنفيذ اتفاق عام ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. ويشمل ذلك الإخفاق في تشكيل المؤسسات المؤقتة المشتركة التي كان من المفترض إنشاؤها ريثما تتم التسوية النهائية لمسألة أبيي.

وفي ضوء هذا الواقع، فمن المنطقي النظر في إعادة تشكيل البعثة بغية تعزيز قدرتها على مساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاقاتهما. وهذا، قبل كل شيء، هو السبب الرئيسي لنشر القوة الأمنية المؤقتة في المقام الأول. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على أخذه زمام المبادرة في هذا الصدد. ونتشاطر معظم التقييمات والتوصيات الواردة في تقريره.

ونحن نوافق على أن مهام القوة الأمنية على طول الحدود ينبغي أن تكون متوائمة مع ما تقوم به في مربع أبيي، وتكمله. ونرى أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، جزء لا يتجزأ من ولاية القوة الأمنية المؤقتة. والواقع أن ما تمكنت القوة الأمنية المؤقتة من تحقيقه في ما يتعلق بالحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة أبيي له صلة كبيرة بما تقوم به في منع

المواجهة على الحدود عن طريق الآلية المشتركة. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة نقطة انطلاق للمضي قدما. وسيكون لتغيير هذه الترتيبات آثار خطيرة على أرض الواقع بالنسبة للاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقا.

ونتفق أيضا مع الأمين العام على أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لا تزال جزءا حيويا من الإطار الذي ينظم العلاقة بين البلدين. فلم تحدث أي مواجهة بين جيشيهما منذ إدراج الآلية كجزء من ولاية القوة الأمنية المؤقتة في عام ٢٠١٢. وهذه شهادة واضحة على أهمية العملية وأداء الآلية. ولذلك، فإننا سنؤيد توصيات الأمين العام بشأن النشر الكامل للآلية واتفاقات عام ٢٠١٢ المتعلقة بالترتيبات الأمنية والحدود، التي ينبغي تنفيذها.

ومع ذلك، لا نعتقد أن نقل القوات من مربع أبيي إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق هو النهج الصحيح لجعل الآلية تعمل بشكل كامل. إن خفض مستويات القوات في المربع ستترتب عليه آثار خطيرة. وننصح بقوة بأن تظل مستويات القوات دون تغيير. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أنه من الصعب أن نؤيد الاقتراح الداعي إلى نشر قوات الشرطة على حساب مستويات القوات. ومن المؤكد أن هناك ميزة في نشر الشرطة، ولا سيما في غياب دائرة شرطة أبيي المتوخاة، ولكننا نعتقد أن من السابق لأوانه خفض مستويات القوات في المربع في غياب التنفيذ الكامل لاتفاقات عام ٢٠١٢.

إن التعزيز المقترح وإعادة تشكيل القدرات المدنية في البعثة يجيئان في الوقت المناسب بالتأكيد. فالسكان لديهم توقعات كبيرة بأن القوة الأمنية المؤقتة يمكن أن تقدم المساعدة الإنسانية والإنمائية الآن، بعد أن حققت الاستقرار في المنطقة. ويمكن أن يُعفي تعزيز العنصر المدني القوات من تحمل مسؤوليات مدنية إضافية في غياب الهياكل الإدارية الأساسية. ونحن نؤيد بقوة وضع برنامج مدني مكرس، ونكرر نداء الأمين العام إلى الجهات المانحة لتمويل المشاريع والتركيز على المصالحة والتنمية وتلبية احتياجات المجتمعين المحليين خصيصا.

ولا بد لي من القول، إن كل هذا يؤكد بقوة أهمية مواصلة التعاون التام مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما حكومتي السودان وجنوب السودان. إن موافقة الطرفين المعنيين مبدأ أساسي لحفظ السلام، وموافقة كلتا الحكومتين أمر بالغ الأهمية في أي تعديل لمفهوم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. وتزداد أهمية ذلك نظرا للطابع الفريد لنشر القوة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ويمكنني القول بثقة أن القوة الأمنية المؤقتة قد أصبحت إحدى أكثر بعثات حفظ السلام فعالية. لقد حققت مكاسب باهرة بشق الأنفس. ومع ذلك، يمكننا جميعا أن ندرك هشاشة الاستقرار النسبي على طول الحدود في المربع. وأيا كانت القرارات نتخذها، ينبغي التأكد من أنها لا تُبطل عمل القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويجب علينا مواصلة التطوير والتقدم على أساس ما حققناه بالفعل.

السيد المنيخ (الكويت) (*تكلم بالعربية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

واليوم، أود أن أناقش ثلاث مسائل بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وهي: دور البعثة وتجديد ولايتها وطبيعة تلك الولاية.

أولا، بشأن الدور الذي تضطلع به البعثة، نحيط علما بمقترحات الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس (S/2018/778) ونسلم بالدور الرئيسي لعملية حفظ السلام في تحقيق الاستقرار النسبي في أبيي. ونشيد بالدور الرئيسي الذي يضطلع به حفظة السلام الإثيوبيون في تحقيق الاستقرار والمحافظة عليه. لقد أصبحت القوة الأمنية المؤقتة

إحدى أفضل عمليات حفظ السلام، ونحن نشكر إثيوبيا على دورها الإيجابي في هذا الصدد. ويجب أن يكون إعطاء الأولوية للحلول السياسية موضع تركيز مجلس الأمن. ويمكن أن يتحقق ذلك بدعم من عمليات حفظ السلام وبالتنسيق مع البلدان المضيفة.

ثانيا، تجديد ولاية البعثة، نتمنى أن يأتي تجديد ولاية البعثة بشكل يتماشى مع دورها وإنجازاتها، وبما في ذلك استمرار عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي أدى عملها إلى رفع أداء البعثة بشكل ملحوظ.

أما المسائل التقنية، كقوام البعثة وسقف كل مكون فيها، ومواقع عملهم، فيمكن لأعضاء المجلس مناقشتها خلال الأسابيع القادمة بشكل يتماشى مع التطورات داخل أبيي، وفي ملف العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان.

خاصة وأن السودان وجنوب السودان يمران بمرحلة من التعاون الإيجابي والمتزايد، والذي كان محل ترحيب دول الجوار وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

ثالثا، طبيعة ولاية البعثة، بعدما اطلعنا العام الحالي على الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، وبعد تبني المجلس للقرار ٢٤١٦ (٢٠١٨)، فإن أي تعديل على ولاية البعثة يجب أن يأخذ في الحسبان الاتفاقيات المبرمة ما بين الجانبين بشأن أبيي. وبما أن موافقة الأطراف تعد أحد مبادئ حفظ السلام الثلاثة، وحيث أن القوة الأمنية المؤقتة قد بنيت على أساس تفاهمات ثنائية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فإن أي خطوة قادمة يجب أن تبنى بعد مشاورة وموافقة الأطراف وليس قبلها.

وختاما، نؤكد على عزمنا مواصلة التشاور مع السودان وجنوب السودان في هذا الشأن.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أبيي وولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونرحب أيضا بتوصيات الأمين العام لإعادة تشكيلها.

نود أيضاً أن نشكر السيد نيكولاي هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان على إحاطته الإعلامية.

سيعلق وفد بلدي على الحالة الأمنية والسياسية؛ وتنفيذ تدابير دعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، عملا بأحكام القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨)؛ وتوصيات الأمين العام لإعادة تشكيل القوة الأمنية.

على الصعيد السياسي، تلاحظ كوت ديفوار مع الأسف ضآلة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة بين السودان وجنوب السودان لعام ٢٠١٢. وبانتظار تسوية الوضع النهائي للمنطقة وبغية تعزيز الاستقرار وضمان الازدهار والتنمية في منطقة أبيي، نرى أنه يجب إنشاء مؤسسات مشتركة وفقاً للاتفاقات المبرمة بين الأطراف في المنطقة وعلى حدودها المشتركة.

وتدرك كوت ديفوار مدى تعقيد الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في البلدين. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الذي يقوم به الرئيس السوداني في حل النزاع في جنوب السودان. غير أن استقرار منطقة أبيي والسلام بين البلدين لا يزالان يعتمدان على المشاركة السياسية الحقيقية لقادة السودان وجنوب السودان، الذين ينبغي لهم إيلاء الاهتمام الواجب للمنطقة نظرا لأهميتها.

أما على الصعيد الأمني، فيرحب بلدي بالجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها القوة المؤقتة ووكالات الأمم المتحدة المختلفة لتعزيز الحوار كوسيلة لحل النزاعات بين مختلف المجتمعات المحلية التي تعيش

في المنطقة. ومع ذلك، وكما يشار إليه بحق في رسالة الأمين العام (S/2018/778)، فإن الحالة غير المستقرة في المنطقة – التي لا تزال مصدر قلق لبلدي – قد تتدهور في ظل غياب تسوية سياسية قابلة للاستمرار بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

وفيما يتعلق بتنفيذ التدابير الواردة في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨)، ترحب كوت ديفوار بالدعم المتواصل من جانب حكومتي السودان وجنوب السودان للدوريات الجوية والبرية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة، مما يتيح للقوة مزيدا من حرية الحركة في أداء مهمتها. كما يسر وفد بلدي أن يرى استئناف المناقشات لمعالجة المسائل المتعلقة بترسيم الحدود المشتركة. ومع ذلك، نأسف للتقدم المحدود الذي أُحرز في حل المسائل السياسية التي تشملها هذه التدابير، ولا سيما وضع الصيغة النهائية للاتفاق بشأن القواعد الثلاث العاملة والمتبقية التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وعقد اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة.

وفي هذا الصدد، تشاطر كوت ديفوار رأي الأمين العام بشأن الحاجة إلى الحفاظ على الدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة إلى الآلية، نظرا للدور الذي تضطلع به في تحقيق الاستقرار في أبيي. ولذلك، فإننا نشجع السلطات في كلا البلدين على الاستفادة من هذا الدعم وبذل مزيد من الجهود لتنفيذ مختلف الاتفاقات والتدابير لمنصوص عليها في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويعتقد بلدي أيضا أنه يتعين على مجلس الأمن أن يحث جميع الأطراف على تكثيف مشاركتها التنفيذ السريع والتام للاتفاقات الحدودية والتفعيل الكامل للآلية.

وتثني كوت ديفوار على حكومة إثيوبيا لدعمها المستمر لتحقيق الاستقرار في منطقة أبيي، وعلى التزام القوه الأمنية المؤقتة، التي ترسخت أهميتها تماما في المنطقة. فلا يمكن إنكار تأثيرها في مجال تحقيق الاستقرار، كما أسهمت في منع وقوع الاشتباكات بين السكان المحليين، وكذلك بين كل من القوات المسلحة السودانية والقوات المسلحة لجنوب السودان طوال السنوات السبع الماضية. ومع ذلك، من المهم تكييف ولاية القوة الأمنية المؤقتة بحيث لا تجسد الحالة المتغيرة ميدانيا فحسب، بل كذلك لتعزيز كفاءتها في تنفيذ التزاماتها بحماية السكان المدنيين.

ولذلك، يحيط وفد بلدي علما بتوصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل ولاية البعثة، ويرحب بتوضيحاته بشأن مواءمة الأدوار التي سيضطلع به فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام. ونرحب بالتوصيات المتعلقة بتنفيذ برامج محددة للإنعاش والتنمية من أجل شعب المنطقة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

في الختام، ستواصل كوت ديفوار إيلاء اهتمامها الكامل لهذه التوصيات، التي ستثبت بلا شك أنها ستكون نبراسا يستنير به أعضاء المجلس في مناقشاتهم بشأن تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص هايسوم، على معلوماتهما المستكملة الشاملة عن القوة الأمنية المؤقتة أبيي وعلى جهودهما لدعم السودان وجنوب السودان في تسوية المسائل المعلقة بين البلدين بشأن أبيي.

ويرحب وفد بلدي بتوصيات الأمين العام بشأن تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة، وأود أن أشاطركم الملاحظات التالية.

تعتبر كازاخستان أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام في أبيي إلا من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١١ واتفاق التعاون المبرم في أيلول/سبتمبر

٢٠١٢. نلاحظ أهمية الأعمال التي اضطلع بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بقيادة الرئيس مبيكي من أجل توفير الدعم السياسي للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقات.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم كاف بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، على الرغم من الحالة الأمنية المستقرة. ولذلك، فإننا نؤيد توصيات الأمين العام تعزيز دور البعثة في تسوية المنازعات الحدودية والوضع النهائي لأبيي، بالتعاون الوثيق مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

إننا نثني على القوة الأمنية المؤقتة لنجاحها في تيسير الاستقرار والمصالحة بين الطائفتين والتخفيف من حدة العنف الطائفي في منطقة أبيي. نشدد على الدور الهام الذي يقوم به عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية المؤقتة في الحفاظ على القانون والنظام من خلال تسيير الدوريات التفاعلية القائمة على المشاركة المجتمعية وبناء قدرات لجان الحماية المجتمعية. وينبغي أن تواصل القوة الأمنية المؤقتة مفاوضاتها مع كلا الجانبين لإنشاء لجان للحماية المجتمعية في شمال أبيي، فضلا عن دعم اجتماعات لجنة السلام المشتركة.

وعلى الرغم من بعض التأخير في تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فقد اتخذت الحكومتان خطوات هامة صوب التشغيل الكامل للآلية.

ونؤكد مجددا أن الآلية تؤدي دورا حاسما في الحفاظ على الاستقرار في أبيي، وفي منع نشوب المواجهات على طول حدود السودان وجنوب السودان. ولذلك، فإننا نؤيد بصورة عامة اقتراحات الأمين العام لإجراء عدة تغييرات على مفهوم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي فيما يتعلق بمكوناتها العسكرية والشرطية والمدنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يُتخذ أي قرار بشأن عملية إعادة التشكيل هذه في إطار مناقشة مع البلدين وبالاتفاق فيما بينها.

ونؤكد أيضا على أهمية اقتراح تعزيز العلاقة بين السلام والتنمية من خلال تنفيذ برامج تفيد كلا المجتمعين، وننضم إلى دعوة الأمين العام الجهات المانحة إلى تخصيص الأموال اللازمة للمشاريع التي تركز على التنمية والمصالحة. ونأمل أن تحظى هذه التوصيات بالقبول خلال تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة.

وأخيرا، نود أن نشيد بالمبعوث الخاص هايسوم والوحدة العسكرية الإثيوبية على جهودهما المتفانية ومساعيهما الحميدة حفاظاً على السلام والاستقرار في منطقة أبيي، ونؤكد لهما دعم كازاخستان الكامل.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه جلسة اليوم بهذا الشكل. فقد مضى وقت طويل منذ أن ناقشنا هذا الموضوع في جلسة مفتوحة.

كما نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، على المعلومات التي تشاطراها مع مجلسَ الأمن اليوم.

تتفق دولة بوليفيا المتعددة القوميات مع الأمين العام على أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تُعدّ من أنجح بعثات حفظ السلام. ونسلط الضوء على التزام موظفيها وتعاون حكومة إثيوبيا، اللذين أفضيا إلى حالة الاستقرار النسبي الراهنة في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان.

وفي حين نشدد على استقرار المنطقة، ندرك أن الحالة السياسية والإنسانية والأمنية لا تزال تطرح تحديات تستجيب لها القوة الأمنية المؤقتة في حدود إمكانياتها، بيد أن ثمة عوامل عديدة خارجة عن سيطرتها تقيّد عملها. من الواضح لنا أن على حكومتي البلدين إحراز المزيد من التقدم في وضع تدابير لبناء الثقة المتبادلة، مما من شأنه إتاحة تنفيذ اتفاق ٢٠١١ بين

حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، وتحديد الوضع النهائي للمنطقة.

وفي هذا الصدد، أحطنا علما بتوصيات الأمين العام لتعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة. ونتفق، من حيث المبدأ، أن هدفها ينبغي أن يتمثل في تنفيذ اتفاقات التعاون المتعلقة بالمسائل الحدودية والترتيبات الأمنية والوضع النهائي لأبيي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وبالمثل، نتفق على أن من الضروري أن تعزز القوة الأمنية المؤقتة دعمها للطرفين بغية تنفيذ الاتفاقات الموقعة.

ونثني على المساعي الحميدة للقوة الأمنية المؤقتة إذ جمعت الطرفين معاً وأعادت إحياء العملية السياسية، كما عززت التفاهم والمصالحة بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية عن طريق تعزيز سبل التعايش السلمي من خلال الأنشطة التجارية وإنشاء لجان الحماية المجتمعية، مما ساعد على إرساء أواصر الثقة حيوية الأهمية لسكان المنطقة. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا مواصلة العمل لخفض التوترات بقدر أكبر في سوق أمييت المشتركة، التي تعدّ، كما نعلم، المركز الاقتصادي للمنطقة، وتتيح اجتماع كلا الطرفين.

وثمة نقطة أخرى ذات أهمية بالنسبة لوفد بلدي وهي، بلا شك، الإبقاء على الدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة من أجل تنمية القدرات التنفيذية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي تعد أساسية للحفاظ على علاقات جيدة بين البلدين. علاوة على ذلك، فيما نشدد على أن القوة الأمنية المؤقتة لا يمكنها أن تحل محل الدولة، فإن تعاون البلدين ضروري لتعزيز المؤسسات التي تدير المنطقة إدارة سليمة ويمكنها أن تكفل تقديم الخدمات الأساسية لسكان أبيي. وبالمثل، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لتمويل المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية في المنطقة، ولا سيما في مجالي المصالحة والتنمية.

ونود أن نغتنم فرصة وجود ممثل السودان للإشادة بالدور الذي اضطلع به بلده في التوقيع على الاتفاق الأخير المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ونحن ندرك أن العملية ربما تكون قد أخرت اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة. وفي حين أنه من الضروري أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار، فإننا نشجع الطرفين على عقد اجتماعات الآلية التي قد تفضي إلى نتائج ملموسة.

وأخيرا، نشكر الأمين العام على التوصيات التي قدمها. وتؤيد بوليفيا تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة مع الحفاظ على قدراتها العملياتية ودعمها للآلية، فضلا عن مواصلة تشجيع الطرفين على العمل معا لوضع تدابير محددة، كما فعلنا في القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧). وأي تغيير في ولاية البعثة يجب أن يتم بالتنسيق مع البلدين المعنيين وأن يستند إلى مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن يأخذ في الاعتبار توصيات الأمين العام.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

تأتي هذه الجلسة في وقت ذي أهمية للسودان وجنوب السودان. إن الحالة في الميدان في أبيي مستقرة، فهناك تحسن كبير في العلاقات بين البلدين وتوقيع اتفاق السلام لإعادة تنشيط اتفاق عام ٢٠١١ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان أمر يبعث على الأمل، رغم أننا جميعا ندرك أنه ينبغي أن نتوخى الحذر فيما يتعلق بتنفيذه. في هذا الخصوص، يجب ألاّ نبادر باستباقية فحسب، بل أن نكون أيضا نافذي البصيرة ومتمسكين بهدفنا.

وفي هذا الصدد، أود التطرق إلى نقطتين، الأولى تتعلق بتنفيذ الطلبات التي قدمها مجلس الأمن بشأن تعليم الحدود، والثانية تتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن تطور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

حدد المجلس في القرار ٢٤١٦ (٢٠١٨) أهدافا واضحة للطرفين بشأن تعليم الحدود، وفي ضوء الحقائق التي بينها جان – بيير لاكروا، فإننا نلاحظ بوضوح أن التقدم المحرز لا يفي بتطلعاتنا. لقد أحرز بعض التقدم، ولا سيما في إصدار التصاريح لدوريات القوة الأمنية المؤقتة واجتماع يوم السبت للآلية السياسية والأمنية المشتركة. بيد أن النتيجة العامة مخيبة للآمال، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء قواعد عمليات للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أو فتح ممرات عبور حدودية.

إننا ندرك القيود التي تواجه الطرفين. إذ أن موسم الأمطار يجعل العمل صعباً وقد استأثرت مساعي تحقيق السلام في جنوب السودان بجهود البعثة. ومع ذلك، فإننا نشجع الطرفين بقوة على القيام بالمزيد وعلى نحو أسرع، من أجل إحراز تقدم في مجال تعليم الحدود. وفي هذا السياق، يجب أن تواصل القوة الأمنية المؤقتة أداء دور حيوي، إلا أن التوصيات التي قدمها الأمين العام يجب أن تتيح لنا تكييفها مع الحالة القائمة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، يجب دعم الاختيار المقترح بتعزيز الموقف السياسي للقوة الأمنية المؤقتة. في الواقع، إن تحقيق استقرار أبيي والمنطقة الحدودية أمر أساسي؛ وكان هذا إنجازا رئيسيا حققته القوة الأمنية المؤقتة. ومع ذلك، من الضروري أيضا أن تساهم القوة الأمنية المؤقتة بقدر أكبر في التسوية السياسية لمسألة أبيي وغيرها من المنازعات الحدودية. وبطبيعة الحال، ليست القوة الأمنية المؤقتة بأي حال من الأحوال بديلا لعمل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أو الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، الذي نؤيده تأييدا كاملا.

ثانيا، إن الزيادة المقترحة في عنصر الشرطة ستستجيب للتحدي المتمثل في ارتفاع معدلات الجريمة في المنطقة. إنها مسألة من المسائل الرئيسية، إذ يجب علينا ألا نسمح بظهور ثقافة الإفلات من العقاب، لا سيما فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي.

ثالثا، إن اقتراح إعادة نشر العنصر العسكري وخفضه بشكل عام يعدّ أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن ينفذ بتعقل من أجل الحفاظ على استقرار أبيي والمنطقة الحدودية. فالتوازن الذي نود أن نحققه هو بطبيعة الحال السعي إلى تحسين فعالية القوة، دون أن يؤدي ذلك إلى إضعافها أو تعريض استقرار المنطقة للخطر.

وأخيرا، أود أن أشدد على العلاقات مع الجهات المعنية المحلية والسكان.

ويتعين على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دعم المبادرات المحلية المفيدة للعملية السياسية. ومن المهم تشجيع الفريق القطري على إعداد مشاريع تركز على المصالحة والتنمية، بروح مبادرة الأمين العام للحفاظ على السلام، التي يجب أن نسترشد بها في جميع أعمالنا، وتماشيا معها.

في الختام، أهنئ المبعوث الخاص وأشكره بحرارة على العمل الممتاز الذي قام به، وأتمنى له النجاح في منصبه الجديد.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن شكرنا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على إطلاعنا على آخر مستجدات الحالة في هذا الصباح.

ونرحب بأن الحالة الأمنية في أبيي ظلت هادئة نسبيا، في حين ندرك أن الحالة لا تزال متقلبة ومتوترة. ويمكن أن تتدهور الحالة بسرعة. وفي هذه الحالة، ستكون لها عواقب غير مقبولة على المدنيين. وكذلك، وبالنظر إلى عدم الاستقرار في المناطق

المجاورة، نتفق بشدة مع الأمين العام على أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، لا يزال أمرا حاسما.

إننا نشيد بعمل البعثة والقوات الإثيوبية التي تنفذ تلك الولاية الهامة. وتمثل حماية المدنيين وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والتوسط في النزاعات القائمة على الهجرة وتسهيل عودة النازحين وإخلاء المنطقة الحدودية من السلاح، جميعها مهام ضرورية لدعم الاستقرار في المنطقة.

وبعد سبع سنوات من إنشاء القوة الأمنية المؤقتة، لم نقترب بعد للأسف من التوصل إلى حل سياسي. ولا يمكن السماح باستمرار المأزق الحالي، ويجب علينا تكثيف الجهود لإيجاد سبل جديدة للمضي قدمًا. ويتعين أن تظل القوة جزءا من الطريق نحو تطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وينبغي أن تهدف جهود الأمم المتحدة دائما إلى التوصل إلى حلول سياسية، وينبغي تصميم بعثتها بما يتيح لها النهوض بهذا الهدف. وهذا صحيح أيضا بالنسبة للقوة الأمنية المؤقتة. ويمثل تنفيذ الفصول ذات الصلة من اتفاق التعاون، وبالتحديد قضايا الحدود والترتيبات الأمنية وتسوية الوضع النهائي لأبيي، الغاية النهائية التي يجب تحقيقها. ولذلك، نرحب بتوصية الأمين العام بإعطاء البعثة دورا أكبر في دعم العملية السياسية.

وفي هذا السياق، فإننا نثني أيضا على العمل الذي يقوم به فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ويجب مواصلة التعاون بين القوة الأمنية المؤقتة والفريق والسعي إلى زيادة مواءمته مع جهود الاتحاد الأفريقي.

ونتشاطر الإحساس بالإحباط لأن الطرفين لم يستفيدا من الزخم الإيجابي الذي تولد في الربيع الماضي ولم يتخذا الإجراءات التي كانت متوقعة منهما. وقد بُذلت بعض الجهود واتُخذت خطوات إيجابية محدودة، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله للتوصل إلى تسوية سياسية تعالج القضايا الأساسية. ونأمل أن تسهم التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين السودان وجنوب السودان أيضا في التوصل إلى حل سياسي بشأن وضع أبيي في المستقبل.

وتشكل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جزءاً حيوياً من الإطار الذي ينظم العلاقة بين السودان وجنوب السودان، وهي تسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار بشكل عام في منطقة الحدود. وكما ورد في رسالة الأمين العام (S/2018/778)، لم تحدث أي مواجهة بين قوات الطرفين منذ إدراج الآلية في ولاية البعثة في عام ٢٠١٢. ونحن نتفق على أن هناك حاجة للدفع باتجاه تحقيق المزيد من التقدم، وليس المخاطرة بالمكاسب التي تحققت.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل غياب المؤسسات المؤقتة المتوخاة، تقوم القوة الأمنية المؤقتة في الصومال بمهام بالغة الأهمية في مجالات لم تكن متوقعة. ونشيد بوجه خاص بالعمل الذي أُنجز في معالجة العنف الجنسي والجنساني ومسألة حقوق الأطفال. وهناك فراغ كبير في الإدارة، ويجب أن تكون البعثة مجهزة لمعالجة ذلك بشكل مناسب. وينبغي لها، على سبيل المثال، امتلاك الأدوات اللازمة لدعم فرص الوساطة ومعالجة قضايا القانون والنظام الأساسية.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن شكرنا الصادق إلى المبعوث الخاص هايسوم على مشاركته المستمرة وإسهامه القيم في هذا العمل. لقد ساهمت جهوده ليس في القضية المطروحة أمامنا اليوم فحسب، ولكن في المنطقة بأسرها. وسنفتقد الوضوح والإيجاز في إحاطاته الإعلامية، ولكننا نتطلع أيضا إلى مواصلة العمل معه عن كثب في دوره الجديد الهام في الصومال.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

هناك ثلاث قضايا سأثيرها اليوم تشكِّل شاغلا رئيسيا لمملكة هولندا: أولا، التقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية، ويسرني أن وكيل الأمين العام كان محددا للغاية بشأن تلك النقاط؛ وثانيا، أهمية تحقيق الاستقرار في المنطقة؛ وثالثاً، المساءلة وسيادة القانون.

أولا، تشعر مملكة هولندا بخيبة أمل إزاء عدم إحراز تقدم في ترسيم الحدود. فلم تُنفذ غالبية التدابير المنصوص عليها في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨). ونرحب بإصدار الموافقات على الدوريات. فهذا أمر مهم لتيسير حرية الحركة الكاملة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولكننا لا نزال ننتظر اتخاذ عدد من الخطوات الهامة، ومن بينها اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة التي من المفترض أن تبث حياة جديدة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل مستدام لمنطقة أبيي. والإعلان عن أن الآلية ستعقد اجتماعها في وقت لاحق من هذا الأسبوع أمر مشجع، ولكننا نكرر التأكيد على ضرورة إحراز تقدم ملموس في تنفيذ النقاط المرجعية المنصوص عليها في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨). وتعرب مملكة هولندا عن تقديرها للجهود التي بذلتها المنطقة مؤخرا من أجل إحلال السلام في جنوب السودان، ونأمل أن تكون هذه خطوة أساسية نحو تحقيق السلام في المنطقة. وبالتالي، فإنها تنطوي على إمكانية تحسين البيئة المواتية للآلية.

ثانيا، أريد أن أؤكد أن تحقيق الاستقرار في المنطقة يظل يشكل هدفنا الأساسي. وتؤكد رسالة الأمين العام (S/2018/778) مرة أخرى الدور الأساسي للقوة الأمنية المؤقتة في ضمان الاستقرار في أبيي والمناطق الحدودية. ولدى مجلس الأمن التزام طويل الأمد بتحقيق السلام والأمن في تلك المنطقة، وهو يستمر في الاضطلاع بدور في منع تصاعد أعمال العنف. ولذلك، نؤيد توصيات الأمين العام. ونعتقد، بشكل خاص، أنه من المهم إيجاد حيز سياسي كخطوة تالية للأمام. ومن شأن إضافة عنصر مدني إلى البعثة الإسهام في تحقيق هذا الهدف.

ثالثا وأخيرا، أود أن أؤكد أهمية سيادة القانون والمساءلة من أجل مستقبل مستقر في أبيي. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بضرورة تعزيز العلاقة بين السلام والتنمية؛ ويجب على وجه الخصوص تعزيز آليات العدالة والمساءلة. ونرى أن ثمة دورا هاما لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذا الصدد. ويزداد الإجرام في منطقة أبيي في غياب قوات الأمن المحلية. ومن المهم بشكل حيوي بناء قدرات سيادة القانون في المجتمعات المحلية. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام بأن زيادة عنصر الشرطة في البعثة؛ وعلى وجه الخصوص، فإن نشر شرطيات يمكن أن يكون له دور حاسم. ونشجع الأمين العام على زيادة جهوده للقيام بذلك.

في الختام، ترسم التطورات الأخيرة صورة متباينة. فمن ناحية، هناك خيبة أمل بشأن التقدم المحرز فيما يخص النقاط المرجعية، ومن ناحية أخرى، حدثت تطورات مشجعة صوب إحلال السلام في المنطقة. ويظل الصراع الحدودي في أبيي من دون حل. وسيتخذ المجلس في الأسابيع المقبلة قرارا بشأن الطريق إلى الأمام بالنسبة للبعثة. وعند القيام بذلك، يجب علينا جميعًا أن نعمل على تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، وهما وكيل الأمين العام، السيد جان – بيير لاكروا والمبعوث الخاص نيكولاس هايسوم، على المعلومات التي أطلعانا عليها اليوم. ولما كانت هذه هي المرة الأخيرة التي يخاطبنا فيها المبعوث الخاص هايسوم في المجلس بصفته الحالية، أود أن أعرب عن تقديرنا لعمله الجاد والتزامه، وأتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة في الصومال.

وأود أن أركز في مداخلتي على نقطتين: الحالة الراهنة في أبيي وعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

إننا نحيط علما بالوضع الأمني المستقر نسبيا في أبيي في الوقت الراهن، ولكننا في الوقت نفسه ندرك التحديات التي لا تزال قائمة على الجبهات السياسية والإنسانية والاقتصادية.

ونلاحظ مع الأسف عدم إحراز تقدم في العملية السياسية وأن الفراغ الإداري لا يزال قائما في منطقة أبيي. فعدم وجود سلطات رسمية فعالة في أبيي يؤدي إلى إنفاذ محدود للقانون وإلى افتقار إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون. كما إنه يعوق تقديم الخدمات الأساسية للسكان، ويؤثر بصفة خاصة على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، والتعليم والخدمات الصحية.

وأود أن أشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقي ٢٠١١ و٢٠١٢ تقع على عاتق حكومتي البلدين كليهما. وتعتقد بولندا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل متحدا في ما يوجهه من رسائل وأن يشجع حكومتي السودان وجنوب السودان على الإسراع بإنشاء الآليات المشتركة بقدراتها الكاملة وتطبيع الترتيبات الحدودية ووضع حل سياسي – في المنظور بعيد المدى – يؤدي إلى سلام دائم في أبيي. وأود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى إشراك المرأة والشباب في العملية السياسية الجارية. ولا شك في أن الاستقرار النسبي الحالي في أبيي ناتج عن الدور الذي تضطلع به القوة الأمنية المؤقتة. وتثني بولندا، في ذلك الصدد، على الجهود التي تبذلها القوات الإثيوبية، وجميع موظفي الأمم المتحدة في أبيي.

ونشكر الأمين العام على توصياته بشأن كيفية تكييف القوة الأمنية المؤقتة مع الحالة الراهنة في أبيي ومع احتياجات القبائل في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه يتعين على القوة الأمنية المؤقتة أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات في الميدان. ولذلك، ينبغي للقوة الأمنية المؤقتة أن تكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في تحقيق حل سياسي في أبيي ولدعم تنفيذ الاتفاقين الموقعين بين السودان وجنوب السودان، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يأخذ إعادة التشكيل المقترحة لمهام البعثة في الاعتبار وأن يعقد المزيد من المشاورات بشأن ذلك مع السودان وجنوب السودان، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه ما من سبيل آخر يمكن به للسودان وجنوب السودان حل مسألة أبيي سوى سبيل الحوار، بما في ذلك الحوار والمصالحة بين القبائل، وعملية سياسية حقيقية. ويظل وجود القوة الأمنية المؤقتة أمرا بالغ الأهمية لاستقرار أبيي، غير أنه لا يمكن أن يكون بديلا عن دور الدولة. وترى بولندا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل متحدا بشأن هذه المسألة، ويدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل دائم للحالة في أبيي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، والمبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، السيد هايسوم، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تتسم الحالة الأمنية في منطقة أبيي بالاستقرار عموما. وهناك تغييرات واضحة بالمقارنة مع ما كان سائدا قبل ست سنوات. وتقدر الصين جهود حكومتي السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمجتمع الدولي.

لقد وقعت الأطراف في جنوب السودان رسميا، قبل بضعة أيام، على الاتفاق المجدد المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي أرسى أساسا هاما لإنهاء النزاع وتحقيق السلام في الجنوب السودان. كما أن الاتفاق هيأ ظروفا مؤاتية للمضي في تحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان ولتسوية مسألة أبيي على نحو سليم. ولا تزال الصين تعتقد بأن التوصل إلى حل سياسي لمسألة أبيي هو المخرج الوحيد. ويتعين على

مجلس الأمن والمجتمع الدولي تعزيز التنسيق وتقديم مساعدة بناءة.

أولا، من المهم أن تُحترم قيادة السودان وجنوب السودان بشأن مسألة أبيي. فهذان هما البلدان المعنيان. وعلاوة على ذلك، لا يمكن حل المسألة بدون التعاون والتنسيق معهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على حماس البلدين في الالتزام بتسوية سياسية لمسألة أبيي والمساعدة على توطيد علاقات حسن الجوار وتعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون العملي في منطقة أبيي. ويجب تفادي الإجراءات التي تتعارض مع ما توافق عليه البلدان.

ثانيا، من الأهمية بمكان السماح للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى بأن تعمل كقناة وساطة رئيسية. فقد تغلب فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ منذ زمن بعيد على العديد من الصعوبات، ونفذ بنشاط مساع حميدة، واضطلع بدور هام كحلقة وصل لتحقيق المصالحة بين السودان وجنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم اللازم للاتحاد الأفريقي ليؤدي عمله.

ثالثا، من المهم دعم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في مواصلتها تنفيذ ولايتها التي دعمت، وفقا لولاية المجلس، الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، واضطلعت بدور رئيسي في تحقيق استقرار حدود السودان وجنوب السودان. وتدعم الصين استمرار القوة الأمنية المؤقتة في تنفيذ ولايتها، وهو أمر تأمل الصين في أن يقدم المجتمع الدولي لها مساعدة بناءة عليه. وقد لاحظت الصين أن الأمين العام وجه رسالة إلى مجلس الأمن (S/2018/778) قبل بضعة أيام اقترح فيها إعادة تنظيم القوة الأمنية المؤقتة وتكييف ولايتها في ضوء التطورات الأخيرة. وفيما يتعلق بالتوصيات ذات الصلة، آمل أن يجري الأمين العام المزيد من التواصل والتنسيق مع حكومتي السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات ذات الصلة. ونأمل كذلك في أن يأخذ أراءها بالكامل في الاعتبار بغية تحقيق تحسين أداء قوات حفظ السلام لدورها وللمساعدة على تعزيز التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة أبيي.

لقد ظلت الصين دائما تولي أهمية كبيرة للسلام والتنمية في أفريقيا، وقد أيدت على الدوام حل المسائل الأفريقية من قبل البلدان الأفريقية بالوسائل الأفريقية. وتقف الصين على استعداد لمواصلة العمل مع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي للمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة ونشكر السيد جان - بيير لاكروا والسيد نيكولاس هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

أولا، نود أن نسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في أبيي في الحفاظ على الأمن النسبي في المنطقة وفي إتاحة حصول المجتمعات المحلية على المعونة الإنسانية. بيد أننا نعتقد أن من الضروري إحياء العملية السياسية وملء فراغ الحوكمة والإدارة في أبيي. وفي ضوء ذلك، نود نعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام بشأن إعادة صياغة ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونحن نثق بأن من شأن دور أنشط للقوة في دعم تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السودان وجنوب السودان، وتنسيقها وتعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، أن يمكن للهدف النهائي للبعثة ويوجه أبيي صوب توطيد السلام المستدام.

ونرى أن من المناسب أن تكون القوة الأمنية قادرة على المساهمة في حل النزاعات الحدودية، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، وأن تتمكن من تركيز عنصرها العسكري في المناطق الحدودية حيث تزداد التهديدات الأمنية. ويجب علينا أن ندرك، في ذلك الصدد، الدور الهام الذي تقوم به الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في الحفاظ على استقرار

العلاقات بين السودان وجنوب السودان، ونعرب عن قلقنا إزاء ضآلة التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي حددها المجلس في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨).

ونأمل في أن توفر التطورات الأخيرة في منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية الزخم اللازم لحكومتي السودان وجنوب السودان للمضي قدما بتدابير ملموسة تفضي إلى حل مسألة وضع أبيي وترسيم الحدود المشتركة. ونعتقد، في الوقت نفسه، أن من المستصوب أن تدعم القوة الأمنية المؤقتة تعزيز المؤسسات التي تكفل الحكم وسيادة القانون والنظام العام في أبيي. ومن ذلك المنطلق، نقدر التوصية بنشر وحدات شرطة في المراكز السكانية الرئيسية ووكلاء متخصصين في جميع قواعد العمليات.

ونأمل، تمشيا مع الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، في أن تؤخذ التدابير التي أوصى بها الأمين العام، مثل إنشاء برنامج خاص لقبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، في الاعتبار من أجل تعزيز التنمية والمصالحة في منطقة أبيي.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام،، والسيد هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات والمفيدتين بشأن واقع الحال في منطقة أبيي. لقد عاني سكان أبيي طويلا بالفعل. ولذلك، نرى أن الاستقرار الحالي في المنطقة يجب أن يستمر.

وغينيا الاستوائية ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ولذلك، نؤيد أنشطتها في المنطقة ونعتبرها عاملا مهما في إنهاء النزاع الذي جلب المعاناة لسكان أبيي. ومن المهم أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تعقيد الحالة.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء التوترات السياسية الداخلية، واستمرار النزاعات المحتدمة، وكون أن الطرفين لم يستفيدا من الهدوء النسبي على حدودهما في معالجة الحالة على الوجه السليم من أجل تسوية المسائل المعلقة.

وفي هذا الصدد، نود أن نشجع الطرفين المعنيين – السودان وجنوب السودان – على التصرف بمسؤولية وتنفيذ التدابير المعتمدة بشأن حدودهما. وأنا أشير إلى اتفاق التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي كان له دور في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبدون هذه الخطوة، سيكون من الصعب للغاية تعزيز السلام المنشود في المنطقة.

علاوة على ذلك، وفي هذا السياق، يجب على مجلس الأمن أن يقوم بدور بناء في دعم جهود القوة الأمنية المؤقتة للوفاء بولايتها. ونود أن نثني على عملها في تيسير الوصول إلى المساعدة الإنسانية وتقديمها، حيث لا تزال هناك احتياجات إنسانية كبيرة، ويمكن أن تتفاقم بسبب التوترات بين المجتمعات المحلية وانعدام الخدمات الأساسية. وينبغي أن تتعاون الحكومتان أيضا مع القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في هذا الصدد.

ومن المهم أن تؤدي البعثة دورا أكثر نشاطا واستباقية في دعم الحل السياسي لتسوية الوضع النهائي لأبيي، بما في ذلك تنفيذ السودان وجنوب السودان للاتفاقات المبرمة في عام ٢٠١١ بشأن مسائل الحدود والترتيبات الأمنية.

ختاما، نود أن نتقدم بالتهنئة إلى جميع الجهات التي يسرت للتقدم المحرز في منطقة أبيي والتي أشرنا إليها اليوم، وهي الاتحاد الأفريقي والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، والتي أبدت عزما جديرا بالثناء سعيا لتحقيق السلام والأمن في منطقة الحدود. ونحثهم على الحفاظ على الزخم وروح الالتزام المطلوبين لتنفيذ الاتفاقات التي أشرت إليها.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية وعمله الممتاز خلال فترة ولايته لدعم السلام والاستقرار بين جنوب السودان والسودان. ونتطلع للعمل معه في دوره الجديد.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل. أولا، أود أن أتكلم عن التقدم الذي أحرزته قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بصفة خاصة، في ضوء المعايير المحددة في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨). ترحب المملكة المتحدة بالإبقاء على التصريح الدائم لجميع الدوريات الجوية والبرية للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، إلى جانب دعم كل من الحكومتين للبعثة، لا سيما بالتوقف عن عرقلة تحركات البعثة، كما رأينا في فترات الإبلاغ السابقة. ومع ذلك، كما قال ممثل هولندا، فإن عدم إحراز تقدم وفق المعايير الأخرى كان مخيبا للآمال. ونحث الحكومتين على تكريس جهودهما لتغيير ذلك. وإنشاء مواقع الأفرقة الأربعة المتبقية للآلية المشتركة لرصد الحدود وعقد اجتماعين للآلية السياسية والأمنية المشتركة يجب أن يكونا أولوية.

ورغم أن جهود الحكومتين أساسية للتقدم، فإننا نقر، كما قال المبعوث الخاص هايسوم، بأن الديناميات الأوسع، بما في ذلك تركيز الحكومتين الجدير بالثناء على عملية السلام في جنوب السودان وعدم وجود اتفاق بين المجتمعات المحلية بشأن مواقع أفرقة الآلية المشتركة لرصد الحدود، قد ساهمت في التأخيرات. ولذلك، نعتقد أن من الضروري، كما قال ممثل فرنسا، أن تُشرك القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة المجتمعات المحلية بحيث يمكن النظر في شواغلها والحصول على دعمها.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى توصيات الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة، التي نرحب بها عموما. نؤيد التوصية بزيادة العنصر المدني في القوة، لا سيما من خلال نشر ضباط للاتصال المجتمعي. ونقر أيضا بتوصية الأمين العام بنشر نائب مدني لرئيس البعثة. ونشيد بالقوة الأمنية المؤقتة لتحسين الحالة الأمنية في أبيي والحد من الحاجة إلى وجود عسكري كبير في المنطقة. ولذلك، نرحب بتوصية الأمين العام بأن يتركز نشر العنصر العسكري التابع للقوة على طول حدود منطقة أبيي في ضوء استنتاج أن العمل العسكري عبر الحدود يشكل التهديد الأرجح للأمن في المنطقة. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية، شأننا شأن الكثير من المتكلمين الآخرين، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير عن تزايد الإجرام داخل منطقة أبيي، وعن التأخيرات المستمرة في إنشاء الترتيبات الإدارية المشتركة، بما في ذلك دائرة شرطة أبيي. وبالتالي، نؤيد تماما التوصية بنشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة في المراكز السكانية الرئيسية الثلاثة في منطقة أبيي.

ثالثا، وأخيرا – مرة أخرى، كما قال متكلمون آخرون – فإن التسوية السياسية وحدها هي ما يمكن أن يعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع ويضمن أن يكون الاستقرار الطويل الأجل لشعب أبيي حقيقة واقعة. ولذلك، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان تزويد البعثة بالموارد المناسبة لدعم ذلك الهدف الشامل. ونرحب كثيرا بتفاؤل المبعوث الخاص هايسوم، الذي لمسته شخصيا، فيما يتعلق بكون السودان وجنوب السودان أصبحا الآن أكثر استعدادا وأكثر قدرة على إحراز تقدم على المسار السياسي. وأتطلع إلى الاستماع من ممثلي هذين البلدين اليوم عن الكيفية التي يعتزمان بها القيام بذلك. وبالطبع، سوف يحظيان بدعمنا الكامل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمبعوث الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين المهمتين.

ونعتقد أن استمرار الجهود المشتركة للأطراف، بما في ذلك الحوار السياسي على أعلى المستويات، أمر أساسي للتقدم الناجح في عملية السلام بين السودان وجنوب السودان. فأساس التعاون بين الخرطوم وجوبا قائم، وهي الاتفاقات الثنائية المبرمة في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرحب بالتحسن الذي لوحظ مؤخرا في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. ونشيد بالمشاركة الفعالة للخرطوم في جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تنشيط اتفاق السلام في جنوب السودان.

وننوه بجهود الاتحاد الأفريقي وفريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بقيادة السيد ثابو مبيكي. ونأمل أن يظل الفريق آلية مهمة لتعزيز تطبيع العلاقات بين البلدين.

ونلاحظ بارتياح الحالة المستقرة عموما في أبيي، فضلا عن العلاقات البناءة لموظفي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع السكان المحليين والتدابير التي اتخذتها القوة لمنع الاشتباكات الطائفية.

ومن بين الجوانب الإيجابية، نود أيضا أن نسلط الضوء على عقد اجتماعات دورية للجان السلام مع ممثلي قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية. ونرحب بحقيقة أن المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون والمسائل الاقتصادية يجري تناولها في هذه الاجتماعات.

من المهم أن سوق أمييت المشتركة تتحول ببطء لا لتصبح المركز الاقتصادي لأبيي فحسب وإنما للمنطقة برمتها. ونحن مقتنعون بأنها قد أسهمت في تعزيز الثقة والمصالحة بين المجتمعات المحلية.

ويؤسفنا أنه لا يجري تنفيذ جميع أحكام اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين الأطراف السودانية المبرم. لا يزال هناك فراغ في السلطة في المنطقة. ويجري انتهاك وضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح والمنطقة الفاصلة على طول الحدود بين الأطراف السودانية. ونود أن نرى زيادة في الاتصالات المنتظمة بين قادة السودان وجنوب السودان.

وفيما يتعلق بتعزيز الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، نرحّب بالتقدم الذي أحرزه الطرفان في الوفاء بالتزاماتهما للتشغيل الكامل لها. نعتقد أن الآلية المشتركة عنصر هام في الحيلولة دون وقوع حوادث بين الطرفين. وما زلنا نعتقد أن تقليص الدعم المقدم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للآلية يمكن أن يشل تماماً هذا الهيكل ويكون له تأثير سلبي على احتمالات التوصل إلى تسوية كاملة للوضع في أبيي. وإذ نسترشد بذلك، فقد أيدنا اتخاذ القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨)، الذي مدد ولاية القوة لمدة ستة أشهر. وسنكون على استعداد لتأييد تمديد مماثل في تشرين الأول/أكتوبر.

ونحيط علماً بالرسالة الموجهة من الأمين العام (S/2018/778)، التي تتضمن مقترحات بشأن إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة. ونعتقد أنه لا بد من معالجة هذه المسألة والنظر فيها. ونفهم الشواغل فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في حل نزاع أبيي. ونشير إلى أن مجموعة كاملة من العوامل قد منعت الخرطوم وجوبا من إظهار المرونة اللازمة لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وفي هذا الصدد، تؤدي القوة الأمنية دوراً بالغ الأهمية في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ومرة أخرى، نود أن نذكّر بأن القوة الأمنية المؤقتة تعمل في الحدود التقليدية لحفظ السلام، وهي قائمة على اعتبار أن أطراف النزاع دول. وعند اتخاذ القرارات بشأن إعادة تشكيل البعثة، من المهم الاسترشاد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ونعتقد أن التغييرات التي اقترحتها الأمانة العامة فيما يتعلق بتعزيز العنصر المدني وتغيير الولاية وعدد أفراد البعثة يجب أن تؤيدها أولاً كل من الخرطوم وجوبا. كما يجب أن نأخذ في الاعتبار آراء

البلدان المساهمة بقوات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن أثر إعادة تشكيلها يمكن أن يكون عكس المقصود منه تماماً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية وعلى شرح التوصيات بشأن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. كما أشكر المبعوث الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لجميع مساهمات المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان. ويؤسفنا أن نفقد مهاراته ومعارفه في هذا الملف ولكننا نتمنى له كل التوفيق في دوره المقبل مع الأمم المتحدة في الصومال.

تقدر الولايات المتحدة العمل الناجح للقوة الأمنية المؤقتة في تحقيق الاستقرار في أبيي، وتثني تحديداً على إثيوبيا على إسهاماتها. لقد أسهمت الجهود التي تبذلها البعثة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وفي العمل مع المجتمعات المحلية لتعزيز الروابط وحل المنازعات وزيادة السلام والاستقرار إسهاما كبيراً في الهدوء العام في تلك المنطقة المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. لقد حان الوقت الآن لضمان أن نتمكن من إعادة تشكيل البعثة بحيث تجسّد الحقائق الجديدة على أرض الواقع وتحسّن معالجة الشواغل الأمنية والإدارية القائمة، على نحو ما أيده المجلس بالإجماع في تجديد الولاية مؤخراً.

إن تحليلنا لتوصيات الأمين العام بإعادة التشكيل هو أنها بداية جيدة لمواءمة القوة الأمنية المؤقتة مع الحقائق على أرض الواقع، ولكنها لا تصل إلى المدى الكافي. نحن نعتقد أن المكاسب الأمنية الكبيرة في السنوات الأخيرة تبرر إجراء خفض في العدد الإجمالي للأفراد النظاميين في البعثة. فتحسن الحالة الأمنية في منطقة أبيي وغيرها من المناطق الحدودية لم يعد يتطلّب المستوى الحالي من الأفراد العسكريين. وبفضل المعايير الثابتة التي أنشأها المجلس، أحرز بعض التقدم في العام الماضي لتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. غير أن الطرفين لم يحققا جميع المعايير التي حددها المجلس، كما أشار متكلمون آخرون.

لم تحقق الآلية المشتركة إمكاناتها الكاملة حتى بعد مرور أكثر من نصف عقد من الزمان منذ إنشائها. ونأسف لأن الطرفين لم يعقدا اجتماعاً للآلية السياسية والأمنية المشتركة وأن إحراز تقدم بشأن المعايير الأخرى يبدو متعثرا. ونحث الطرفين على اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالمعايير المحددة في القرار ٢٤١٢ (٢٠١٨) قبل الموعد النهائي المحدد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. لا ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم إلى أجل غير مسمى، ولن تقوم الولايات المتحدة بذلك، آلية غير مستغلة استغلالاً كاملاً ولا تحرز تقدماً بشأن حل القضايا السياسية التي تشكل الأسس التي تستند إليها ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لدعم الآلية، لا سيما إذا كان الطرفان لا يرغبان في الالتزام الكامل بالعملية السياسية ويتجاهلان معايير مجلس الأمن.

وإننا نتفق مع الأمين العام على أن إعادة التوجيه نحو بعثة ذات طابع شرطة أمر ضروري لتوطيد السلام والاستقرار الذي عمل حفظة السلام الإثيوبيين بجد لتأمينه. إن إنشاء دائرة شرطة أبيي وتوفير دائرة شرطة كاملة الطيف تظل خطوات أساسية في الحفاظ على الاستقرار، مع تمكين انسحاب القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في نهاية المطاف. وإننا نتفق مع الأمين العام في أن وجود عنصر مدني قوي أمر ضروري للقوة الأمنية المؤقتة لكي تعمل بشكل فعال وتهيئ الحيز لحل المسائل السياسية الأساسية. سيساعد العنصر المدني كلا الجانبين وجميع المجتمعات المحلية في الحفاظ على الاستقرار ومنع النزاع القبلي وتنفيذ الاتفاقات السابقة. وإننا نقدّر دور فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تيسير تسوية النزاع في أبيي. ونحثّ الفريق على

مواصلة جهود الوساطة التي يبذلها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي وعلى مواصلة تشجيع الطرفين على تنفيذ الاتفاقات السابقة.

ويجب أن نعطي البعثات التي تعمل بشكل جيد عموماً، مثل القوة الأمنية المؤقتة، حقها من الإشادة عندما تستحق ذلك. لذلك، فإنني أشكر إثيوبيا والجهات الأخرى التي تقدّم الأفراد والموارد إلى البعثة. ومع ذلك، يجب علينا التفكير بشكل النقدي بشأن إدارة مواردنا الشحيحة بكفاءة واستخدامها على النحو المناسب في المهام المطلوب إنجازها. ويجب علينا أيضاً التساؤل عما إذا كانت هذه المهام لا تزال مناسبة وضرورية. يجب أن تكون لبعثات حفظ السلام، حتى تلك التي تعمل جيداً بصفة عامة، استراتيجيات خروج وأن تتكيف مع الظروف والحقائق المتغيرة للحالة على أرض الواقع. وبالنسبة للقوة الأمنية المؤقتة، فذلك يعني إعادة تشكيل نحو تخصيص واقعي للقوات والشرطة، ووجود مدني قوي والتزام متجدد من جانب الأطراف بإيجاد حل دائم للقضايا المعلقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن نخاطب مجلس الأمن للمرة الثانية في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس. ونود أن ننوه بوكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضاً أن نتمنى للسيد هايسوم كل التوفيق في مهمته الجديدة.

وبالنيابة عن حكومة بلدي، نرحب برسالة الأمين العام بشأن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والحالة في منطقة أبيي (S/2018/778). لقيت المقترحات التي يوصي بها الأمين العام قبولاً حسناً عند الدينكا نقوك. وآمل أن يكون المجلس قد تمكن من قراءة رسالة زعماء الدينكا نقوك، التي بعثنا بها إليه بالأمس.

وبينما نرحب بمقترحات وتوصيات الأمين العام، نود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بالاتصال المقترح بين شرطة الهجرة وقبيلة المسيرية المقيمين في منطقة أبيي، لأن هذا الإجراء، في الأجل الطويل، قد يضفي الشرعية على الإقامة غير الشرعية وعلى مزيد من الاحتلال لأراضي قبيلة الدينكا، الأمر الذي لا يزال يثبط عودة الأشخاص المشردين داخلياً من قبيلة دينكا نقوك إلى أراضيهم الشرعية.

وفيما يتعلق بالنقاط المرجعية، لا تزال حكومتنا ملتزمة بالمشاركة مع حكومة السودان للعمل معها لتحقيق المعايير. مع ذلك، وكما يعلم المجلس، لم يتمكن الطرفان، لأسباب فنية، من الاجتماع بشكل منتظم، لا سيما أن المنطقة كانت مشغولة بتنشيط المفاوضات بشأن اتفاق السلام.

ولكننا لدينا الآن معلومات موثوقة عن أنه من المقرر عقد اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٤١٦ (٢٠١٨)، يود وفد بلدي أن يقترح طريقة لتنفيذ الفقرة ٦. ربما يذكر الأعضاء أن الفقرة ٦ توعز إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بإطلاع مجلس الأمن على التقدم الذي يحرزه الطرفان في تنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، والتقدم المحرز في تسوية الوضع النهائي ومسألتين أخريين. وبما أن الطرفين لم يجتمعا بشكل مستمر، نود أن نقترح قيام الطرفين بإطلاع مجلس الأمن مباشرة، سواء بصورة مشتركة أو فردية.

في الختام، إذا كان يبدو أنه كان هناك سلام نسبي في منطقة أبيي في السنوات الأخيرة، فإن سبب ذلك، وأنا أقتبس هنا من رسالة زعماء قبيلة الدينكا نقوك، هو:

”أننا نتفق تماما على أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عملت بشكل جيد للغاية خلال السنوات السبع الماضية من وجودها في منطقة أبيي. وقد نجحت عمليا في تجنب مزيد من المواجهة بين السودان وجنوب السودان، خاصة بشأن أبيي. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن التعديلات المقترح إدخالها على ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ستضيف أبعادا أكثر لإحلال سلام مستدام عبر الحدود وللتفاعل بين القبائل داخل أبيي“.

ولذلك، فإن تعزيز مستوى قوة الأمم المتحدة الحالية بعنصر الشرطة المقترح سيكون قرارا حكيما ورشيدا من جانب مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أغتنم هذه السانحة لأعبر عن تهنئتنا لكم بتولي رئاسة المجلس لهذا الشهر وإدارتكم لأعماله. كما أرجو أن أتقدم لسلفكم، ممثلة المملكة المتحدة، بالتهنئة على الجهود التي بذلتها إبان رئاستها للمجلس خلال الشهر المنصرم، مؤكدا لكم تعاون بلادي الكامل معكم.

ويطيب لي في البدء أن أنتهز هذه السانحة لأجدد تأكيد التزام بلادي بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتمكينها من تنفيذ ولايتها الموكلة لها بموجب القرار ١٩٩٠ (٢٠١١). كما أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تقريره المعروض على المجلس (S/2018/778). وأشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها، وكذلك السيد هايسوم الذي نرجو له حظا أكبر في موقعه الجديد.

يجب ألا نتغافل أو ألا ننسى الصورة الكلية الإيجابية، بل والمثالية، التي أدت إلى خلق اتفاقية حزيران/يونيه ٢٠١١ حول الوضع النهائي لأبيي، والناتجة مباشرة عن الالتزام الكامل بحق تقرير المصير لجنوب السودان والذي كان أساس اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، وهي اتفاقية دولية متفاوض عليها مهدت الطريق لالتزام أبدي بدعم وتعزيز كل المشتركات بين الدولتين الشقيقتين واستبعاد اللجوء إلى أية وسيلة غير سلمية.

إن ما خرجت به حكومتا البلدين هو أننا تراضينا على وجود شعب واحد في دولتين. لذلك، فإنني أؤمن بوجود التزام أخلاقي من الجميع تجاه الجميع، بجانب الالتزام القانوني باتفاقية أبيي، وهي تتعلق في نهاية المطاف بالوضع النهائي لهذا الجزء من التراب السوداني. أرجو أن أؤكد أن الاستقرار الأمني الذي تعيشه أبيي والتقدم الملحوظ في ترسيخ مفاهيم التعايش السلمي بين مجتمعي المسيرية ودينكا نقوك، والذي أكدته كافة التقارير التي عرضت على مجلس الأمن في الفترة الماضية، جاء نتيجة مباشرة لتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية مقرونة مع الأدوار الإيجابية التي قامت بها قوة الأمم المتحدة منذ تكوينها.

ونؤكد هنا أن الحكمة تقتضي تضافر جهود كافة الشركاء للاستمرار في العمل معا من أجل تعزيز حالة الأمن والاستقرار وتوطيدها، والنأي عن كل ما من شأنه تعكير صفو هذه الأجواء الإيجابية، وتجنب أي إجراء أو قرارات غير مدروسة بصورة كافية حتى يتقرر الوضع النهائي لأبيي وفق المرجعيات القانونية المتفق عليها، والتي نؤكد التزامنا الكامل بها والعمل على أساسها. وحتى يتم ذلك، فإن أبيي جزء، كما تعلمون، لا يتجزأ من التراب الوطني السوداني، تمارس عليه حكومة السودان سيادتها كاملة.

وأرجو أن أذكر بما أكده أعضاء مجلس الأمن في العام الماضي بأن استتباب الأمن وهدوء الأحوال في منطقة أبيي يُعد في حد ذاته إنجازا يتوجب علينا المحافظة عليه والبناء عليه.

أخذت حكومة السودان علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المشار إليه، وأوضحت تحفظها نسبة لتعارض بعض

ما ورد فيها مع نصوص الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، الموقع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي يعتبر الأساس لكل الترتيبات ذات الصلة بقضية أبيي، بما فيها استجابة مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، حيث اتفق طرفا الاتفاق، وهما حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي خلفتها لاحقا حكومة جمهورية جنوب السودان منذ تموز/يوليه ٢٠١١، على أن يظل هذه الاتفاق ساري المفعول إلى حين تحديد الوضع النهائي لأبيي. واسمحوا لي في هذا الشأن، استطرادا، أن أقتبس نص المادة ٤١:

(تكلم بالإنكليزية)

”يظل هذا الاتفاق وبروتوكول أبيي (باستثناء ما تم تعديله بموجب الشروط الواردة في هذه الوثيقة) ساريين إلى حين تسوية الوضع النهائي لأبيي“.

ويطيب لنا أيضا أن نذكر بالمادة ٢٩ من ذات الاتفاق، والتي تربط أي تعديل في تفويض قوة الأمم المتحدة بموافقة أطراف الاتفاق، حيث نصت هذه المادة، وأرجو أن أستأذن في تلاوتها، على:

(تكلم بالإنكليزية)

”ستطلب حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على نشر القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وولايتها، على أساس أن الولاية المشار إليها في الفقرة ٢٧ من هذا الاتفاق لا يجوز تغييرها دون موافقة حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة إثيوبيا“.

تؤكد حكومة بلدي التزامها بكل الاتفاقيات الموقعة مع جمهورية جنوب السودان بدءا من بروتوكول أبيي (٢٠٠٤)، واتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي، واتفاقية التعاون بين البلدين الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وندعو من هنا الأخوات والأخوة في حكومة جنوب السودان إلى الانخراط بجدية مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي للإسراع بتكوين مؤسسات أبيي التي نصت عليها اتفاقية حزيران/يونيه ٢٠١١، وتكوين هذه المؤسسات هو الذي سيؤدي إلى تقرير الوضع النهائي لأبيي، والمؤسسات هي الإدارة المشتركة لأبيي، والمجلس التشريعي المشترك، والشرطة المشتركة لأبيي. ولعلكم تتفقون معنا أن هذه المؤسسات أساسية ولا غنى عنها في إدارة المنطقة واستتباب السلم، وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها، وتعزيز التعايش السلمي بين مكوناتها الاجتماعية، وتهيئة الظروف الملائمة والمطلوبة والضرورية لحسم مسألة الوضع النهائي لأبيي بصورة تلبي تطلعات كافة أصحاب المصلحة في صيغة تنال رضا الجميع.

أود أن أشير إلى ضرورة النظر إلى مسألة أبيي، كما قلت، في الإطار الكلي للعلاقات بين السودان وجنوب السودان، وتطورات الأوضاع الداخلية في البلدين. ويعبر وفد بلدي في هذا الصدد عن أمله في أن تفضي التطورات الأخيرة في علاقات البلدين، واستضافة السودان ورعايته لمفاوضات السلام بين الأطراف الجنوبية السودانية، وبذله لجهود جبارة أشاد بها أعضاء مجلسكم الموقر، وتوجت بالتوقيع يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الجاري على اتفاق تنشيط حل النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى فتح الباب لتعزيز العلاقات بين البلدين، ومعالجة القضايا العالقة وعلى رأسها قضية أبيي.

ختاما، أود أن أجدد هنا خالص الشكر والتقدير لكافة شركائنا الذين تسهم جهودهم في تيسير عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، خاصة حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية الشقيقة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان، وكل منسوبي قوة الأمم المتحدة

الأمنية المؤقتة لأبيي والأمانة العام للأمم المتحدة. ولا يفوتنا تجديد التزام السودان بالتعاون مع القوة حتى تؤدي كافة المهام الموكلة إليها. وأود أن أؤيد ما أشار إليه بعض أعضاء المجلس وما أشار إليه السيد لاكروا فيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات لتعزيز الوضع الإيجابي المؤقت والمضي به إلى الأمام بمزيد من الإرادة الجماعية المتجددة الضاغطة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.